



**العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية
وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر
الحكومية في الأردن للفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٩م**

إعداد

أ/ عمر علي كريم القضاة

**طالب دكتوراه، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة،
جامعة مؤتة، الأردن**

العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر الحكومية في الأردن

للفترة من ٢٠١٤ _ ٢٠١٩ م

عمر علي كريم القضاة

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن.

البريد الإلكتروني: qaisalqudah42@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر الحكومية في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، وتوزيعها على (435) مفردة خضع للدراسة (394) مفردة؛ أي ما نسبته (90.6%)، وقد تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: 1. أن تصورات العاملين في مدراء الدوائر الحكومية في الأردن للمساءلة والشفافية جاءت بدرجة متوسطة. 2. وجود أثر لأبعاد للشفافية الإدارية في المساءلة الإدارية، وأن أبعاد الشفافية الإدارية تفسر ما مقداره (56.2%) من التباين في المساءلة الإدارية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها: ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الشفافية في الدوائر الحكومية، لما لها من دور إيجابي في تهيئة البيئة الملائمة لتحسين مستوى المساءلة الإدارية وزيادة فعاليتها اعتماداً على الشفافية في مختلف مجالات العمل.

الكلمات الدالة: الشفافية الإدارية، المساءلة الإدارية، مقياس الشفافية العالمي، الدوائر الحكومية في الأردن



Factors Preventing the Achievement of Accountability and Transparency Standards in the Light of the Global Transparency Scale from the Viewpoints of Government Department Circles in Jordan from 2014 to 2019

Omar Ali Karim Al-Qudah

PhD student, Department of Sociology, Majoring in Criminology, Mutah University, Jordan.

E-mail: qaisalqudah42@gmail.com

Abstract:

This study aimed to analyze the factors that prevent the achievement of accountability and transparency standards according to the global transparency scale, from the viewpoints of the government department managers in Jordan. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed for the purpose of collecting data, and distributed to (435) items that were subject to the study (394) items. That is, its percentage (90.6%), and they were chosen by the simple random sample method, and the study reached a set of results, the most important of which are the perceptions of government department managers in Jordan of accountability and transparency were moderate; the existence of an impact of administrative transparency dimensions on administrative accountability, and the dimensions of administrative transparency explain an amount (56.2%) of the variance in administrative accountability. The study reached a number of recommendations, the most important of which are the need to work to enhance the concept of transparency in government departments, because of their positive role in creating the appropriate environment to improve the level of administrative accountability and increase its effectiveness based on transparency in various fields of work.

Keywords: administrative transparency, administrative accountability, global transparency standard, governmental circles in Jordan

المقدمة:

لقد تغير دور الدولة وتطورت مهامها من دولة حارسة تهتم بوظائف أساسية ذات طابع تقليدي كالدفاع والأمن الداخلي والخارجي ، إلى دولة متدخلة تسعى إلى تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إلى دولة خدمات أو دولة رفاهية تتحمل مسؤولية تقديم جميع الخدمات التي يحتاجها المواطنون وضمان مستوى معيشتي مرتفع لهم، إن هذا التطور لا بد أن يصاحبه إصلاحات إدارية عديدة تسعى إلى تأسيس فلسفة إدارية تقوم على تحرير المواطنين والموظفين لكي يكونوا قادرين على أن يفعلوا ما في وسعهم وأن يستعملوا الأساليب الإدارية المتطورة للحصول على أفضل ما يمكن أن تقدمه الحكومة.

إن هذا التغير في دور الدولة أدى إلى تعقد أعمال الأجهزة الحكومية واتساع نطاق الوظائف والمهام التي تقوم بها وتنوع منظماتها ونشاطاتها، مما استلزم ضرورة التوسع في عملية تفويض الصلاحيات ومنح المزيد من حرية التصرف لموظفي الحكومة لكي يتمكنوا من الإسهام في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من ناحية، وتخفيف العبء المالي على الحكومة من ناحية أخرى. وفي ظل هذه التغيرات أصبحت آليات المساءلة التقليدية التي تركز فقط على مدى التزام الموظف بالقوانين والتعليمات المعمول بها غير كافية خاصة مع ظهور العديد من المشكلات التي واجهت الأجهزة الحكومية، التي تتمثل في الروتين والترهل الإداري. وبالتالي كان لا بد من أن تعمل الأجهزة الحكومية على تطوير نظم المساءلة المستخدمة لديها لتتضمن مجموعة من الآليات على درجة عالية من الكفاءة والفعالية ولديها القدرة على التعامل مع واقع الأجهزة الحكومية وتقديم حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها، وذلك من خلال اكتشاف وعلاج أي خلل أو انحراف في مستوى أداء الأجهزة الحكومية والأفراد العاملين فيها. كما أن قدرة نظم المساءلة في تهيئة البيئة المناسبة إلى الوصول إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطوير الإداري تعتمد على نحو أساسي على مدى الوضوح والشفافية في المعلومات، والقوانين والتشريعات، وعمليات تقييم الأداء، وقوة الاتصالات والعلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الرؤساء والمرؤوسين والثقة المتبادلة بينهم. ومن هذا المنطلق أصبح توافر الشفافية الإدارية مطلباً أساسياً للعمليات الإدارية والتنظيمية في الأجهزة الحكومية التي لا بد أن تسعى إلى الوصول إلى مستوى حضاري متقدم يساهم في تحسين المستويات المعيشية للمواطنين وتحقيق حياة كريمة لهم، فالشفافية بذلك تعتبر مدخلاً لمعالجة العديد من مشكلات الإدارة الحكومية، مثل: الفساد والروتين والترهل الإداري، وذلك من خلال الوضوح والعقلانية والنزاهة وتكافؤ الفرص للجميع وسهولة الإجراءات والحد من الفساد.

ويُعد تحقيق معايير المساءلة والشفافية إحدى وظائف الإدارة التي تهدف إلى متابعة الأجهزة الحكومية لكيفية تحمل مسؤولياتها والتأكد من فاعلية الإدارة العامة من حيث التنظيم وإجراءات العمل وطرقه وسلوك العاملين الأمر الذي يساعد في اكتشاف الانحرافات في العمل سواء قبل التنفيذ أو في مراحل مبكرة منه، فتحقيق معايير المساءلة والشفافية لا تستهدف تربص الأخطاء وتصحيحها بل تلعب دور العامل الوقائي الذي يهدف إلى توجيه انتباه المسؤول إلى أوجه القوة والضعف في التنفيذ مما يحقق فاعلية العمل لضمان سلامة الأداء وكفاءته من الناحية الإدارية وتوظيف الموارد والتطور الذاتي وتحقيق الأهداف، ويشترط فيمن يقوم بعملية تحقيق معايير المساءلة والشفافية إن يكون على قدر عالٍ من الجدارة وان يتصف بالموضوعية والحيادية وتحقيق معايير المساءلة والشفافية ليست هدفاً بحد ذاتها وإنما وسيلة

لتحقيق غاية وهي إعطاء معلومات لمتخذي القرارات ورأسي السياسات تبين لهم مدى سلامة هذه القرارات وتساعدتهم في رسم صورته لأداء أفضل يمكن التخطيط له، كما تساعدتهم في التعرف على مدى حسن تطبيق الإداريين الحكوميين لمهامهم بكفاءة.

ونظراً لأهمية العامل البشري في المنظمات والمؤسسات الحكومية فإن إدارتها تسعى إلى تحقيق أعلى المستويات من فاعلية العمل الإداري من خلال توفير جهاز رقابة فعال، يهدف إلى النهوض بمستوى الأداء والعمل لدى العاملين فيها، وتعد الدوائر الحكومية الأردنية من أهم مؤسسات الدولة الحيوية التي تساهم في دعم عجلة التنمية والاستثمار من خلال تحقيق أعلى مستويات من النجاح وهذا النجاح ليس فقط على مستوى الإيراح ومؤشرات الأداء الخارجية، وإنما لا بد من تحقيق مستويات نجاح داخلية تتعلق بالعامل البشري وتوفير جهاز رقابة فعال يعالج الانحرافات من خلال كشفها أو تداركها قبل وقوعها وتصحيحها ودعم الايجابي منها مما ينعكس بالتالي على كفاءة العاملين وبالمحصلة على أداء الدوائر الحكومية في الأردن ككل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعاني الأجهزة الحكومية في العديد من الدول من بعض المشكلات الإدارية التي تتمثل في الروتين والملل والتعقيد في إجراءات العمل، مما يؤدي إلى الفساد والترهل الإداري وما يترتب عليه من آثار سلبية كبيرة على الأفراد والمنظمات والمجتمعات وتسبب في إعاقة جهود التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالتالي لا بد من توافر مجموعة من الآليات لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة لغرض تحجيمها وتقليل أثارها السلبية والحد منها في المجتمعات والمؤسسات التي تستهدف الرقي والتقدم الاقتصادي والحضاري والتقني.

وعلى الرغم من أهمية تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي في مكافحة الفساد خاصة في الدول النامية فإن هذه الدول إجمالاً تعاني عدم وضوح مفهوم وأهداف المساءلة واقتصارها على المفهوم التقليدي، مما يجعل الموظف العام يتقيد بحرفية القوانين والأنظمة والتعليمات ويتخلف عن أداء مهامه الوظيفية وخدمة المواطنين خشية الوقوع في الفساد وارتكاب أخطاء معينة قد تعرضه للمساءلة فيما بعد، مما يؤثر سلباً في فعالية نظم المساءلة ويؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى أداء الأجهزة الحكومية والأفراد العاملين بها. كما يشير واقع بعض الأجهزة الحكومية إلى وجود نظم واضحة للمساءلة غير أنه يوجد أيضاً أفراد لديهم مهارات عالية في تغطية أنشطة الفساد التي يقومون بها، وتتطلب مواجهة الفساد في تلك الحالة تطوير نظم المساءلة الموجودة وزيادة فعاليتها.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى البحث عن مجموعة من الآليات والمداخل التي يمكن بواسطتها زيادة فعالية نظم المساءلة وجعلها أكثر إيجابية، وقدرة على التعامل مع مشكلات الإدارة الحكومية خاصة ما يتعلق منها بالفساد الإداري. ولعل أهم هذه المداخل الشفافية، حيث إنه بقدر ما تتبنى الإدارة الحكومية مفاهيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة تزداد مقدرتها على العطاء وتجنب الوقوع في متاهات الوساطة والمحسوبية، بالإضافة إلى بعض المشكلات التي تتعلق باللوائح والتعليمات وإجراءات العمل. وبناء على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في قياس العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدرء الدوائر الحكومية في الأردن للفترة من

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما درجة تطبيق الشفافية (شفافية التشريعات، وشفافية المعلومات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) بمجالاتها المختلفة كما يراها العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن؟
- 2- ما مستوى المساءلة الإدارية (المساءلة التنظيمية، والمساءلة التشريعية، والمساءلة الاجتماعية) كما يراها العاملون في الدوائر الحكومية في الأردن؟
- 3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن للشفافية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المسعى الوظيفي)؟
- 4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن للمساءلة الإدارية تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المسعى الوظيفي)؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وحدانية موضوع الشفافية والمساءلة الإدارية، فالشفافية تعتبر إحدى المداخل المهمة لمعالجة العديد من مشكلات الإدارة الحكومية، وذلك من خلال توفير الشروط والمتطلبات الأساسية لتطوير نظم مساءلة لديها القدرة على التعامل مع واقع الأجهزة الحكومية، وتقديم حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهها وفي مقدمتها الفساد الإداري وصولاً إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطوير الإداري في المجالات جميعها، مما يقود بالتالي إلى تحقيق مرتكزات إعادة اكتشاف الحكومة لكي تكون أكثر قدرة وكفاءة في تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمة المناسبة وبالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب من غير تأخير. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال التوجه الحكومي في الأردن نحو الإصلاح الإداري والشفافية ومساءلة المقصرين وتحقيق مبدأ الإدارة العامة الجديدة، وتزامن هذا التوجه مع الاهتمام الشعبي المتزايد بالمخالفات السلوكية لموظفي القطاع الحكومي وشعور المواطنين بوجود قصور في الخدمات المقدمة إليهم، وبالتالي تبرز الحاجة إلى الاهتمام بتنمية وتطوير العاملين في القطاع الحكومي والعمل على تحسين مستوى أدائهم. ولكون المساءلة أداة مهمة للتحسين المستمر وضبط السلوك لا بد من التركيز على مدى فعالية نظم المساءلة المستخدمة في الأجهزة الحكومية باعتبارها جزءاً من عملية تقييم الأداء والخطوة الأولى في الاتجاه نحو التحسين. ومن هذا المنطلق تأتي ضرورة إجراء دراسات متخصصة لمعرفة مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية والعوامل المؤثرة فيها وآليات تفعيلها، ومما يزيد من أهمية هذا التوجه قلة الدراسات التي اهتمت بالربط بين الشفافية والمساءلة في البيئة الأردنية على نحو خاص والبيئة العربية على نحو عام.

تكمن أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

1. إعداد دراسة عن واقع نظم المساءلة الإدارية والشفافية والعوامل التي تحول دون تحقيقها وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر الحكومية في الأردن للفترة من ٢٠١٤_٢٠١٩م.
2. إجراء دراسات متخصصة لمعرفة مستوى المساءلة الإدارية في المؤسسات الأردنية والعوامل المؤثرة فيها وآليات تفعيلها، ومما يزيد من أهمية هذا التوجه قلة الدراسات التي اهتمت بالربط بين الشفافية والمساءلة في البيئة الأردنية والعوامل التي تحول دون تحقيقها وفق مقياس الشفافية العالمي.
3. الفساد يؤثر بالسلب على استقرار المجتمع وأمنه، ويثير الرعب والفرع في نفوس المواطنين ويؤثر على الثقة العامة، لذلك لا بد من إجراء الدراسات والوقوف على العوامل الدافعة للفساد في المجتمع والآثار المترتبة عليه ومحاولة التخفيف والحد منها قدر المستطاع.
4. ما يمكن أن تساهم به هذه الدراسة من إثارة الباحثين والدارسين للظاهرة في البحث والتعمق في العوامل المحركة لها كظاهرة اجتماعية ودفعهم للاهتمام وتطوير وسائل مكافحتها.
5. تخدم هذه الدراسة القائمين على صنع القرار بما يمكن أن تقدمه من معلومات عن ظاهرة الفساد وخطورتها، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس سليمة للوقوف على الجهود المحلية والدولية لمكافحة والوقاية منها.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة على نحوٍ أساسي إلى تحليل العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر الحكومية في الأردن للفترة من ٢٠١٤_٢٠١٩م، وينبثق عن هذا الهدف الأساسي الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- التعرف على درجة تطبيق الشفافية (شفافية التشريعات، وشفافية المعلومات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) بمجالاتها المختلفة كما يراها العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن.
 - 2- التعرف على مستوى المساءلة الإدارية (المساءلة التنظيمية، والمساءلة التشريعية، والمساءلة الاجتماعية) كما يراها العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن.
 - 3- التعرف على وجهة نظر العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن للشفافية والمساءلة والتي تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المسعى الوظيفي).

فرضيات الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة تسعى الدراسة الى اختبار الفرضيات الرئيسية الآتية :

H01: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تطبيق الشفافية (شفافية التشريعات، وشفافية المعلومات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة الإدارية (المساءلة التنظيمية، والمساءلة التشريعية، والمساءلة الاجتماعية) في الدوائر الحكومية في الأردن.

H02: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة تطبيق الشفافية، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لدى موظفي الدوائر الحكومية في الأردن

H03: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمساءلة الإدارية، تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لدى موظفي الدوائر الحكومية في الأردن

مفاهيم الدراسة:

الشفافية الإدارية: الوضوح والعلنية في كل مجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية في الوزارة، مما يقود في النهاية إلى الالتزام بالمتطلبات الأساسية لإنجاز العمل والتزاهة وتكافؤ الفرص للجميع والحد من الفساد الإداري بمظاهره وأشكاله جميعها، وتم قياس هذا المتغير في الدراسة من خلال خمسة مجالات أو أبعاد هي: (شفافية التشريعات، وشفافية المعلومات، وشفافية الاتصالات والعلاقات ، وشفافية اتخاذ القرارات)

المساءلة الإدارية: محاسبة المرؤوس عن النتائج التي حققها من خلال أداءه لمهامه الوظيفية، وذلك في إطار السلطات والمسؤوليات الممنوحة له، وتم قياس هذا المتغير في الدراسة من خلال مجموعة من الفقرات التي تركز على مدى وجود آليات ملائمة للمساءلة الإدارية في الوزارة بحيث تمتاز تلك الآليات بخصائص معينة من حيث الوضوح والعلنية والتزاهة والمصادقية ... إلخ، وما يؤدي إليه تطبيق تلك الآليات من نتائج إيجابية على أداء العاملين وانضباطهم في العمل، بالإضافة إلى وجود نظام للعقوبات في حال وقوع خلل في الأداء أو عدم الالتزام بقواعد الانضباط الوظيفي. **المنظمة الشفافية الدولية:** وهي منظمة غير حكومية أهلية دولية (منظمة مجتمع مدني) تأسست عام (1993) واكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال اثر الفساد.

المديرية: هي من مسميات التقسيم؛ يستخدم مصطلح المديرية في مراكز الإدارة والمراكز الحكومية في جميع الدول العربية والكثير من دول العالم. وتعرف المديرية بأنها "الوحدة الإدارية ضمن التقسيم الإداري للمحافظة".

المدير: هو القائد للعمل ويجب عليه ان يكون على دراية كاملة بنوعيه العمل المكلف بإدارته من حيث المزاي والعيوب وان يكون ذو خبره عاليه في مجال العمل الذي يديره ولديه التقنية العالية لتدارك أي مسببات لحدوث أخطاء بالعمل وان يحظى بقدر كافي من اللباقة وحسن الحوار وحسن التعامل لمن يتعامل معهم سواء خارج العمل أو داخله وان يكون على دراية تامة بقوانين العمل المهنية ومعنى كلمه مديرانه قادر على إدارة الموقع الذي يديره من حيث تمتعه

بالثقافة العامة وقوه الشخصية وحسن المظهر والخبرة الكافية في مجال العمل الذي يديره والابتكار والتحديث في مجال عمله أن أمكن والعمل على زيادة التنمية والاستثمار ان كانت مجالات عمله تسمح بذلك.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن إجراء المسح المكتبي بالرجوع إلى المراجع والمصادر لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة (الاستبانة) والتي تم بناءها وتوزيعها على أفراد العينة وتحليلها إحصائياً للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها من اجل تحقيق أهداف الدراسة وتقديم التوصيات في ظل ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من (19) مؤسسة عامة أردنية حسب مصادر ديوان الخدمة المدنية الأردني، وتضم هذه المؤسسات ما يقارب (768) موظفاً ما بين مدير عاو ونائب مدير عام ومدير إدارة ورئيس قسم كما يظهر من الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): يبين المؤسسات العامة الأردنية وأعداد المدراء فيها*

عدد المدراء	اسم المؤسسة
82	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
15	مؤسسة المدن الصناعية**
44	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
22	مؤسسة تنمية أموال الأوقاف
32	مؤسسة التدريب المهني**
71	المؤسسة الاستهلاكية المدنية**
82	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي**
41	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
69	مؤسسة الإقراض الزراعي**
28	مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني
17	مؤسسة سكة حديد العقبة**
69	مؤسسة المناطق الحرة**
52	مؤسسة المواصفات والمقاييس
30	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون**

عدد المدراء	اسم المؤسسة
22	مؤسسة تشجيع الاستثمار
34	مؤسسة الموائى**
23	مؤسسة تنمية أموال الأيتام
16	مؤسسة ضمان الودائع**
19	المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء
768	المجموع

* حسب الهيكل التنظيمي للقطاع الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية 2020 الصادر عن ديوان الخدمة المدنية

** المؤسسات المبحوثة

عينة الدراسة:

تم سحب عينه عشوائية من المؤسسات العامة بنسبة (53%) وتكونت العينة من المؤسسات التالية (مؤسسة المدن الصناعية، ومؤسسة التدريب المهني، والمؤسسة الاستهلاكية المدنية، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ومؤسسة الإقراض الزراعي، ومؤسسة سكة حديد العقبة، ومؤسسة المناطق الحرة، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ومؤسسة الموائى، ومؤسسة ضمان الودائع) وهي ممثلة لكافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والبالغ عدد المديرين فيها (435) ويمثل هذا العدد ما نسبة (56.6%) من مجتمع الدراسة وتم توزيع، استبانة على كافة أفراد العينة بعد اخذ موافقة الجهات المسؤولة في تلك المؤسسات، استرجع منها (404)، استبانة بنسبه بلغت (83%) من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، وتم استبعاد (10)، استبيانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك خضع للتحليل (394)، استبانة أي ما نسبته (90.6%) من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي والجدول رقم (2) يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم(2): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة

اسم المؤسسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات الصالحة
مؤسسة المدن الصناعية	15	15	15
مؤسسة التدريب المهني	32	31	31
المؤسسة الاستهلاكية المدنية	71	63	62
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	82	74	73



اسم المؤسسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات الصالحة
مؤسسة الإقراض الزراعي	69	66	63
مؤسسة سكة حديد العقبة	17	16	16
مؤسسة المناطق الحرة	69	65	64
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	30	28	26
مؤسسة الموانئ	34	32	30
مؤسسة ضمان الودائع	16	14	14
المجموع	435	404	394

جدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	ذكر	317	80.5%
	أنثى	77	19.5%
العمر	18-30 سنة	110	27.9%
	30-39 سنة	180	45.7%
	40-49 سنة	81	20.6%
	50 سنة فأكثر	23	5.8%
المؤهل التعليمي	دبلوم متوسط فما دون	62	15.7%
	بكالوريوس	256	65.0%
	دراسات عليا	76	19.3%
المستوى الوظيفي	مدير عام	32	8.1%
	نائب مدير عام	62	15.7%
	مدير إدارة	103	26.1%
	رئيس قسم	197	50.0%
الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل	90	22.8%

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية %
	6 - 10 سنوات	129	32.7%
	11 - 20 سنة	74	18.8%
	21 - 30 سنة	67	17.0%
	16 سنة فأكثر	34	8.6%

يُبين الجدول رقم (3) أن نسبة الذكور بلغت (80.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث (19.5%) وهذا يعكس التفوق العددي للذكور على الإناث في الوظيفة في المؤسسات المبحوثة.

أما فيما يتعلق بمتغير العمر، فقد دلت النتائج على أن الفئة العمرية (30-39 سنة) قد احتلت المرتبة الأولى بواقع (45.7%)، تلاها الفئة العمرية (18 إلى 30 سنة) وقد بلغت (27.9%) من أفراد عينة الدراسة، وقد جاءت الفئة العمرية (40-49 سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (20.6%)، وأخيراً جاءت الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) وقد شكلت ما نسبته (5.8%) من أفراد عينة الدراسة، ويمكن أن نستدل من ذلك أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب القادرين على العطاء وبذل الجهود التي تعود بالنفع على المؤسسات المبحوثة.

وقد دلت النتائج إلى أن (65%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، وقد يعود ذلك إلى أن إشغال بعض الوظائف يتطلب حصول الموظف على مؤهل أكاديمي (بكالوريوس)، مقابل (19.3%) كانوا من حملة درجة (الدراسات العليا) وهذا معناه أن بعض الوظائف في المؤسسات المبحوثة تتطلب تأهيل علمي عالي، في حين أن (115.7%) من حجم العينة كانوا من حملة درجة الدبلوم المتوسط.

كما دلت النتائج أن (50%) من عينة الدراسة كانوا من فئة رئيس قسم، وان ما نسبته (26.1%) كانوا من فئة مدير إدارة، في حين أن ما نسبته (15.7%) كانوا نائب مدير عام، وأخيراً جاءت وظيفة مدير عام وشكلت ما نسبته (8.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

وقد أوضحت النتائج أعلاه أن (32.7%) من أفراد العينة تقع مدة خدمتهم ضمن الفئة (6-10 سنوات)، مقابل (22.8%) كانت مدة خدمتهم (5 سنوات فأقل)، وان (18.8%) كانت مدة خدمتهم (11 - 20 سنة)، وان (17%) كانت مدة خدمتهم (21-30 سنة)، في حين أن (8.6%) كانت مدة خدمتهم (16 سنة فأكثر).

أداة الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم بناء استبانة تتكون من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويتضمن خصائص عينة الدراسة في ضوء المتغيرات الشخصية والوظيفية طبقاً للعوامل الشخصية التالية (النوع الاجتماعي والعمر والمؤهل العلمي والمستوى الوظيفي والخبرة الوظيفية).

الجزء الثاني: ويتضمن الفقرات من (1-25) والتي تقيس المتغير المستقل (درجة تطبيق الشفافية الإدارية)، حيث تم الاسترشاد بدراسة (أبو شقرا، وآخرون، 2018؛ الديحاني، 2017، الطراونة، والعضايلة، 2015)، وضم هذا الجزء (25) فقرة مقسمة على النحو التالي:

الفقرات (1-6) تقيس بُعد شفافية التشريعات.

الفقرات (7-12) تقيس بُعد شفافية المعلومات.

الفقرات (13-18) تقيس بُعد شفافية الاتصالات والعلاقات.

الفقرات (19-24) تقيس بُعد شفافية اتخاذ القرارات.

الجزء الثالث: ويتضمن الفقرات من (25-39) والتي تقيس المتغير التابع (درجة تطبيق المساءلة الإدارية، حيث سيتم الاسترشاد بدراسة (الطراونة، والعضايلة، 2015)، ويتضمن هذا المتغير الأبعاد الآتية:

الفقرات (25-29) تقيس بُعد درجة تطبيق المساءلة التنظيمية.

الفقرات (30-34) تقيس بُعد درجة تطبيق المساءلة الإدارية التشريعية.

الفقرات (35-35) تقيس بُعد درجة تطبيق المساءلة الإدارية الاجتماعية.

وتم اعتماد تحديد أوزان فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) على النحو الآتي: (موافق تماماً وتمثل 5 درجات)، (موافق وتمثل 4 درجات)، (موافق بدرجة قليلة وتمثل 3 درجات)، (غير موافق وتمثل درجتان)، (غير موافق تماماً وتمثل درجة واحدة).

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرضها على (8) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وأصحاب الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، وبعد استرداد الاستبانات تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الاستبانة وفقاً لتوجيهات أعضاء لجنة التحكيم وصياغة الاستبانة بشكل نهائي.

ثبات أداة الدراسة:

جرى استخراج ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4) الآتي:

جدول (4): قيمة معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لكل بُعد من أبعاد متغيرات الدراسة.

الأداة	الأبعاد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
درجة تطبيق الشفافية	شفافية التشريعات	0.89
	شفافية المعلومات	0.85
	شفافية الاتصالات والعلاقات	0.88
	شفافية اتخاذ القرارات	0.81
المساءلة الإدارية	المساءلة التنظيمية	0.90
	المساءلة التشريعية	0.88
	المساءلة الاجتماعية	0.86
	تميز الثقافة التنظيمية	0.83
الكلية	الكلية	0.89

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى إن معاملات الثبات لأبعاد درجة تطبيق الشفافية تراوحت بين (0.81-0.89) أما بالنسبة للعامل التابع للمساءلة الإدارية فقد تراوحت بين معاملات الثبات (0.83-0.90)، والكلية (0.89) وتعتبر هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة، علماً أن نسبة الاتساق الداخلي المقبولة هي (0.60 فما فوق).

المعالجة الإحصائية:

تستخدم الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) (Statistical Package For Social Sciences) في معالجة البيانات للإجابة عن فقرات أداة الدراسة واختبار فرضياتها، وفقاً للمعالجات الإحصائية الآتية:

- 1- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- 2- حساب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار صلاحية نموذج الدراسة، وتأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده.
- 3- تحليل الانحدار المتعدد المتدرج لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.
- 4- تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق للمتغيرات الديموغرافية في تصوّرات المبحوثين إزاء المتغير التابع.
- 5- اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

6- اختبار معامل الالتواء (Skewness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distributions).

7- كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة.

الدراسات السابقة:

أجرى (بوطورة، وسمايلي، 2019) دراسة بعنوان تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر، مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحة، حيث يعتبر الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه جميع دول العالم، ولها تأثير سلبي على التنمية الشاملة والاستقرار السياسي والاجتماعي فالفساد يشوه البنية الاجتماعية وله آثار كبيرة على الدولة في كل قطاعاتها. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمكافحة الفساد وخاصة إصدار القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (الذي يعتبر تنويجا لإجراءات مطابقة القانون الجزائري مع مضمون اتفاقية الأمم المتحدة التي صادقت عليها الجزائر في سنة 2004)، لم ترق مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد. وعليه أوصت الدراسة بأن فاعلية التشريعات والإصلاحات القانونية لمكافحة الفساد والوقاية منه تتطلب البيئة الملائمة بأبعادها التشريعية والرقابية والقانونية والإعلامية كما لا يمكن تجاهل دور المؤسسات التربوية في تحجيم الفساد بواسطة زرع القيم الفاضلة التي ترفض الفساد بكل صوره، ويبقى النظام السياسي الديمقراطي هو الكفيل بالقضاء تدريجيا على الفساد بمشاركة كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال، بوجود دولة القانون والحكم الراشد.

وأجرى (أبوشقرا، وآخرون، 2018) دراسة بعنوان "درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في إقليم الشمال وعلاقتها بمستوى الدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة بإقليم الشمال، وعلاقتها بمستوى الدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة بإقليم الشمال في الفصل الثاني من العام الدراسي 2014/2015، والبالغ عددهم (2059) عضوا، وتكونت العينة من (309) أعضاء يشكلون ما نسبته (15%) من مجتمع الدراسة، والذين تم اختيارهم بالطريقة العشوائية التطبيقية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداتين: استبانة درجة ممارسة الشفافية الإدارية (34) فقرة، واستبانة مستوى الدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس (30) فقرة. أظهرت النتائج أن درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات الأردنية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة؛ وأن مستوى الدافعية لديهم قد كان مرتفعا ووجود علاقة ارتباطية إيجابية (طردية) دالة إحصائيا بين الشفافية الإدارية والدافعية لديهم في الشفافية والدافعية وتعزى لمتغير نوع الجامعة وأعضاء هيئة التدريس؛ وبينت النتائج أيضا

وجود فروق ذات دلالة إحصائية ولصالح الجامعات الحكومية. في حين بينت عدم وجود فروق في الشفافية والدافعية تعزى لمتغير الجنس.

وأجرى (الشوابكة، 2018) دراسة بعنوان "مكافحة الفساد الإداري التجربة الأردنية نموذجاً" يهدف هذا البحث، إلى بيان دور مكافحة الفساد الإداري، في تحقيق التنمية الشاملة، ثم الحديث عن التجربة الأردنية، وبينت أشكاله، والعوامل المسببة واصطلاحاً كنموذج من الناحية القانونية، وقد تحدثت الدراسة عن مفهوم الفساد الإداري لغة، وطرحت نموذج التجربة الأردنية في مكافحته، وبيان السند القانوني، لإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ودورها في مكافحته، ثم الوقوف على دور ديوان المحاسبة في المكافحة.

وأجرى (الديحاني، 2017) دراسة بعنوان "تأثير الرقابة و الشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها" استهدفت الدراسة الحالية تعرف تأثير أبعاد الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في المناطق التعليمية من وجهة نظر العاملين فيها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة تم تطبيقها على (270) موظفاً، وكانت أبرز النتائج: توفر الرقابة في المناطق التعليمية بمتوسط حسابي بدرجة تقدير كبيرة، وتوفر الشفافية الإدارية في المناطق التعليمية بدرجة تقدير متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح مؤهل الدبلوم مع محور الشفافية الإدارية ونظم الشفافية الإدارية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحاور الدراسة مع المناطق التعليمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمحور نظم الشفافية الإدارية لصالح فئة خبرة (15) سنة فأكثر، ودرجة تأثير أبعاد الدراسة باعتبارها عوامل مستقلة عالية (الرقابة، والشفافية الإدارية، ومكافحة الفساد الإداري)، ودرجة تأثر عالية بين المتغير التابع (مكافحة الفساد الإداري) للمتغيرات المستقلة (الرقابة، والشفافية الإدارية) عند درجة (73).

وأجرى كل من (الطراونة، والعضايلة، 2015) دراسة بعنوان "أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية" هدفت هذه الدراسة على نحو أساسي إلى معرفة أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، وإلى تحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات وتوزيعها على عينة مكونة من (661) موظفاً تشكل ما نسبته (40%) من مجموع العاملين في مراكز (6) وزارات تم اختيارها بطريقة قصدية، وبلغ مجموع العاملين في مراكز هذه الوزارات (1653) موظفاً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: إن تصورات أفراد عينة الدراسة لكل من درجة تطبيق الشفافية ومستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة كانت متوسطة لكل منها. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة تطبيق الشفافية بمجالاتها المختلفة مجتمعة ومنفردة على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة، كما أن شفافية القرارات هي أكثر مجالات الشفافية تأثيراً في مستوى المساءلة الإدارية، في حين أن شفافية التشريعات أقل تلك المجالات تأثيراً، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق الشفافية في الوزارات المبحوثة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والمستوى الإداري). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى المساءلة الإدارية في الوزارات المبحوثة تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى الإداري).

وقام (الكيسي، 2010)، بدراسة بعنوان "درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد من وجهة نظر العاملين فيها"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد من وجهة نظر العاملين فيها، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم بناء استبانة للتعرف إلى درجة الالتزام بالشفافية الإدارية، وقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينة تكونت من (380) فرداً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وبعد جمع البيانات والمعلومات تم تحليلها باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أثر لدرجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد، وأن هنالك فروق لدرجة الالتزام بالشفافية تعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات والأداة ككل ولصالح الذكور.

أجرى روثستن وإيك (Rothstein & Eek, 2009) دراسة بعنوان: الفساد السياسي والثقة الاجتماعية: مدخل تطبيقي. إن السؤال الرئيسي المطروح في هذه الدراسة هو كيف يمكن تفسير التباين الكبير في مستويات الثقة السياسية في مختلف الدول. والعديد من الدراسات التطبيقية حول هذه السؤال قد استندت إلى بيانات المسوحات التي جوبهت بمعيقات عندما جاءت لتلقي الضوء على الآلية المسببة لذلك. وقد أجريت دراستين متوازيتين مبنيتين على النظريات التي تركز على أهمية امتلاك الثقة في المؤسسات الحكومية من أجل خلق الثقة الاجتماعية، وذلك في دولتين تعتبر فيهما مستويات الثقة الاجتماعية والفساد مختلفتين بشكل كبير. وقد قام مجموعة من الطلاب السويديين وعددهم 64 طالباً ومجموعة أخرى من الطلبة الرومانيين وعددهم 82 طالباً على بالإجابة على عدد من السيناريوهات التي تصف حالات معينة في مركز شرطة أو غرفة عمليات جراحية في بلد أجنبي. ودعمت النتائج الفرضيات القائلة بأن الثقة في السلطات تؤثر على الإدراكات المتعلقة باكتساب ثقة الآخرين بشكل عام. وعلى الرغم من أن بعض هذه الآثار كانت أكبر في إحدى العينتين مقارنة مع العينة الأخرى، فإن تأثير الثقة العمودية على الثقة الاجتماعية كان حقيقياً لكل من عيني الثقة المتدنية والثقة العالية.

وفي دراسة اجراها سامبسون (Sampson, 2009) بعنوان: نحو طريق للانسجام: إلزامية تنسيق الحملة النيجيرية لمكافحة الفساد. توصلت نتائجها إلى إن غياب السياسة أو الإستراتيجية الوطنية الشاملة حول الفساد في نيجيريا، مع إطار العمل المحدد للتنسيق، قد أدى إلى كفاح متوازي وغير مفصل ضد الفساد ضمن وكالات مكافحة الفساد، وبين الوكالات والمجتمع المدني من جهة أخرى. وبالتالي، فإن هناك صراعات بخصوص نطاق السلطة ومتابعات قضائية متعددة للمشبهين من قبل الوكالات الحكومية وإدعاءات متباينة حول التزام حملة الأسهم، كما هو الحال مع ملائمة الإستراتيجيات المتبناة لمكافحة الفساد. وكما تم مناقشة أنه في حال عدم تضمين إطار عمل مقبول لتنسيق المعركة ضد الفساد، فإن الصراعات داخل الوكالة والتباينات في الأساليب ستحول دون المزيد من النجاح المتوقع. ومن أجل ذلك، فقد تم تأييد ودعم مدخل ثنائي الأبعاد لتنسيق حملة مكافحة الفساد في نيجيريا بما يتلاءم مع أفضل الممارسات العالمية.

أجرى ساكسميروم (Saksmeprome, 2008) دراسة بعنوان: اتجاهات النخب السياسية نحو الفساد الإداري، دراسة الحالة التايلندية، والتي هدفت إلى التعرف على اتجاهات النخب السياسية في تايلند حول الفساد الإداري. وقد تألفت عينة الدراسة من 98 مبحوثاً من

النخب السياسية تم مسحهم، و 28 شخصية من القيادات السياسية المرموقة أجريت لهم مقابلة، وقد دلت نتائج الدراسة على تباين اتجاهات النخب السياسية فيما يتعلق بمستويات الفساد، وقد فسرت المتغيرات الثلاثة الآتية هذا التباين وهي الانتماء الحزبي، والثقافات الإقليمية، والخبرة السياسية. وأظهرت نتائج المسوحات والمقابلات أن الانتماء الحزبي أقوى المتغيرات تأثيراً على اتجاهات النخب السياسية نحو الفساد، تلاها في المرتبة الثانية الثقافات الإقليمية، وأخيراً الخبرة السياسية ذات أثر ضعيف على اتجاهات النخب السياسية نحو الفساد، وقد بينت النتائج أن النخب السياسية ذوي سنوات الخبرة السياسية 20 سنة لم تظهر أي أثر على قبولهم للفساد. وأظهرت التحليلات الإحصائية أن الخبرات السياسية ذات تأثير ضعيف على اتجاهات النخب السياسية نحو الفساد الطفيف، بمعنى أن السنوات الأكثر في الخبرة السياسية تجعل تلك النخب أقل قبولاً للفساد الطفيف.، بينما جاء تأثير الثقافات الفرعية للمناطق الجغرافية متبايناً، فالنخب السياسية من جنوب تايلند وجدت أن السرقات والهدايا أمراً مقبولاً، بينما جاءت اتجاهات النخب السياسية من الشمال والشمال الشرقي إيجابية نحو الفساد الحاد مثل الفساد المالي وعمليات الفساد الكبرى، وأخيراً وجدت الدراسة أن الانتماءات الحزبية ذات التأثير الأقوى في اتجاهات نحو الفساد السياسي، فاعتبر أعضاء الحزب الديمقراطي أن الفساد مشكلة كبرى للبلاد ولا بد من حلها، بينما وجد أفراد الحزبين الآخرين أن الفساد ظاهرة طبيعية.

قام الهنساوي (El-Bahnasawy, 2008) بدراسة هدفت إلى معرفة محددات الفساد من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، إذ تم الاعتماد على مقياس تصور الفساد وضبط الفساد، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تطبيق القانون في الحد من عمليات الفساد، ووجدت أن الفساد منخفض في الدول الغنية، مقارنة مع الفساد في الدول الفقيرة، وأظهرت الدراسة بأن أبناء الدول الكبرى سكانياً يتصورون مستويات مرتفعة من الفساد، وكلما كان حجم الأرباح مرتفعاً كلما ارتفعت تصوراتهم حول الفساد، وكلما زادت نسبة الناخبين (ممثلات الشعب) في البرلمان كلما انخفض الفساد، وأخيراً وجدت الدراسة أن الاستقرار السياسي ونوعية القواعد الثانوية والتنوع الأمني والموارد الطبيعية لا علاقة لها بالفساد.

قام روثستن (Rothstein, 2007) بدراسة بعنوان: مكافحة الفساد: نظرية الانفجار العظيم. ففي ظل سياسات التنمية الاقتصادية، فإن مقياس مكافحة الفساد قد حظيت باهتمام متزايد. ومن الممكن الآن الحديث عن نظام الحكم الدولي الكفاء المدعوم من قبل العديد من منظمات العون الدولية والمحلية ومعاهدها البحثية. والسياسة المقترحة من هذا النظام موجبة وبدرجة كبيرة نحو التغير المتنامي من خلال إيجاد الحلول المؤسسية التي ستتحرك دائرة الفضائل والجدل الذي يبرز هنا هو أن هذه طريقة خاطئة للتفكير بالسياسات المحتملة لكبح الفساد وإيجاد الحكم الكفاء. وفي المقابل، فمن المستبعد جداً أن تحرك الأجهزة المؤسسية الصغيرة العملية نحو إيجاد الحكم الكفاء في الدول التي يعتبر الفساد فيها ظاهرة عامة. ووفقاً لإدراك الفساد على أنه شرك اجتماعي، فقد ثار الجدل حول أن ما هو مطلوب لإيجاد توازن جديد بين التغيرات السياسية والاجتماعية بمثابة انفجار عظيم. وعلاوة على ذلك، فقد ثار الجدل حول أن السياسات المتنامية والتي تتجه حالياً نحو الهيمنة على أجندة السياسة قد تعمل على جعل المشكلة أسوأ وتجعل الفساد والممارسات المشابهة أكثر رسوخاً. وهذا الجدل قد تم توضيحه من خلال إجراء دراسة حالة تاريخية حول كيفية القضاء على الفساد في القرن التاسع عشر في السويد.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها دراسة مسحية، أملت طبعها الاستطلاعية، والتفسيرية، وأسئلتها المحددة، ومصادر بياناتها ومعلوماتها؛ ولكونها الأولى من نوعها في مجال موضوعها، حسب ما أتضح من حصيلة استعراض الدراسات السابقة وبعد الاطلاع على الأدبيات ذات الصلة، وتبين من خلال المسح المكتبي وجود نقص في الدراسات في مجال هذه الدراسة، وشكل ذلك ضرورة في دراسة هذه المشكلة، وشعور بأهميتها وبضرورة بحثها، وشكلت حافزاً قوياً لإنجاز الدراسة.

ويمكن من خلال استعراض الدراسات السابقة القول بأن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

- 1- بأنها من الدراسات القليلة التي بحثت في العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر الحكومية في الأردن - ففي حدود علم الباحث- لم تتوفر دراسات تناولت العلاقة بين كل المتغيرات على مستوى المؤسسات الأردنية.
- 2- تناولت هذه الدراسة أبعاد للشفافية هي: (شفافية التشريعات، وشفافية المعلومات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات)؛ وأبعاد المساءلة الإدارية تتمثل في (المساءلة التنظيمية، والمساءلة التشريعية، والمساءلة الاجتماعية) وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت في دورها بعدين أو ثلاثة أبعاد كحد أقصى.
- 3- من حيث مجتمع الدراسة : فقد اجريت الدراسات السابقة على الشركات والمصارف ومنظمات القطاع الخاص في بعض الدول العربية والاجنبية ، في حين يتم تنفيذ الدراسة الحالية على الدوائر الحكومية في الأردن .
- 4- من حيث هدف الدراسة : فقد تنوعت اتجاهات الدراسات السابقة في بحث اثر المساءلة الإدارية والشفافية على العديد من المتغيرات بينما سعت الدراسة الحالية الى بحث في العوامل التي تحول دون تحقيق معايير المساءلة والشفافية وفق مقياس الشفافية العالمي من وجهة نظر مدراء الدوائر الحكومية في الأردن.
- 5- من حيث المحتوى : تبين الدراسة الحالية مدى تطبيق الدوائر الحكومية في الأردن لأبعاد المساءلة الإدارية والشفافية وتلقي الضوء على أهمية تعزيز الوعي بين العاملين في الدوائر المبحوثة بمفهوم الشفافية والمساءلة وأهميتها وأهدافها وإيجابيات تفعيلها.

عرض النتائج:

الإجابة عن السؤال الأول: ما مدى توافر أبعاد درجة تطبيق الشفافية كما يراها العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافر أبعاد درجة تطبيق الشفافية

المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبعاد درجة تطبيق الشفافية	تسلسل الفقرات
متوسطة	2	0.55	3.67	شفافية التشريعات	6-1
مرتفعة	1	0.53	3.71	شفافية المعلومات	12-7
متوسطة	3	0.57	3.65	شفافية الاتصالات والعلاقات	18-13
متوسطة	4	0.59	3.58	شفافية اتخاذ القرارات	24-19
متوسطة	-	0.54	3.65	المتوسط الكلي	24-1

يظهر من الجدول (5) أن المتوسط العام لأبعاد درجة تطبيق الشفافية بلغ (3.62)، وهذا يعني توافر أبعاد درجة تطبيق الشفافية كما يراها العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن بدرجة متوسطة. وتحليل أبعاد درجة تطبيق الشفافية، يتضح أن بُعد شفافية المعلومات احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وانحراف معياري (0.53)، يليه بُعد شفافية التشريعات بمتوسط حسابي بلغ (3.67)، وانحراف معياري (0.55)، يليه بُعد شفافية الاتصالات والعلاقات بمتوسط حسابي بلغ (3.65)، وانحراف معياري (0.57)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد شفافية اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي بلغ (3.58)، وانحراف معياري (0.59).

وتدل هذه النتيجة إلى أن العاملين تتركز تصوراتهم على شفافية المعلومات ومثل هذه النتيجة ملموسة ومستشعرة، لدى العاملين وناجمة عن التدفق المستمر للمعلومات ذات المصدقية العالية بين مختلف المستويات الإدارية، وسهولة الاتصال بين هذه المستويات، وقوة العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين وجمهور المواطنين، والثقة المتبادلة بينهم، بالإضافة إلى الموضوعية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات وحل المشكلات.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى إدراك العاملين في الدوائر الحكومية في الأردن لأبعاد المساءلة الإدارية؟

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى توافر أبعاد المساءلة الإدارية

المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي	الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبعاد المساءلة الإدارية	تسلسل الفقرات
متوسطة	3	0.55	3.62	المساءلة التنظيمية	29-25
متوسطة	4	0.55	3.59	المساءلة التشريعية	34-30
متوسطة	2	0.54	3.64	المساءلة الاجتماعية	39-35
متوسطة	-	0.52	3.65	المتوسط الكلي	29-25

يبين الجدول (6) أنّ المتوسطات لتصورات المبحوثين للمساءلة الإدارية في الدوائر الحكومية في الأردن، جاءت بدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الكلي لتصورات المبحوثين للمساءلة الإدارية في الدوائر الحكومية في الأردن (3.65) وانحراف معياري (0.52)، وقد احتل بُعد تمييز الثقافة التنظيمية المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.73)، يلي ذلك بُعد المساءلة الاجتماعية، بمتوسط حسابي بلغ (3.64)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد المساءلة التنظيمية، بمتوسط حسابي بلغ (3.62).

وهذا يعني وجود آليات ملائمة للمساءلة الإدارية، وتمتاز هذه الآليات بالوضوح والعلنية والنزاهة والمصداقية... وغيرها، ويؤدي تطبيقها إلى نتائج إيجابية على أداء العاملين وانضباطهم في العمل، بالإضافة إلى وجود نظام للعقوبات في حال وقوع خلل في الأداء، أو عدم الالتزام بقواعد الانضباط الوظيفي. ومثل هذه النتيجة ملموسة ومستشعرة حيث تفسر على أن المنظمات تواجه تحديات متجددة ومتغيرة تتطلب من الإدارات العليا تبني سياسات واستراتيجيات تتكيف مع هذه التحديات لتحقيق أهداف المنظمة بالأسلوب الناجح. ونظراً للتغير السريع والمتجدد في بيئة العمل فإنه يتوجب على الإدارات العليا أن تفسح مجال الحرية للموظفين في مختلف المستويات الإدارية لاتخاذ القرارات المناسبة دون الرجوع للإدارة العليا إلا في الحالات الضرورية في حالة والقرارات الحاسمة، بغية تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وفعالية.

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء اختبارات معامل تضخم التباين، والتباين المسموح به ومعامل الالتواء وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار وذلك على النحو التالي:

تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال (Multicollinarity) بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين في ذلك أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1) والجدول (7) يبين نتائج هذه الاختبارات:

الجدول (7): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء.

أبعاد المتغير المستقل	معامل التباين (أقل من 10)	التباين المسموح (أكبر من 5%)	الالتواء (أقل من 1)
	VIF	Tolerance	Skewness
شفافية المعلومات	1.816	0.551	0.358
شفافية التشريعات	2.405	0.416	0.444
شفافية الاتصالات والعلاقات	2.320	0.431	0.015
شفافية اتخاذ القرارات	2.447	0.409	0.111

نلاحظ أن قيم الاختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع أبعاد المتغير المستقل تقل عن (10) وتتراوح ما بين (1.816-2.447)، وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) تراوحت ما بين (0.409-0.551) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عال (Multicollinarity) بين أبعاد المتغير المستقل. وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness) حيث كانت القيم أقل من (1)، كما تم التأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والتابعة.

جدول (8): نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.

المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
المساءلة الإدارية	(4، 389)	0.562	*126.312	0.000
المساءلة التنظيمية	(4، 389)	0.389	*46.157	0.000
المساءلة التشريعية	(4، 389)	0.408	*53.779	0.000
المساءلة الاجتماعية	(4، 389)	0.452	*61.959	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (8) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجات حرية (4، 389)، حيث إن أبعاد درجة تطبيق الشفافية تفسر (56.2%) من التباين في بُعد (المساءلة الإدارية)، كما تُفسر أيضاً (38.9%) من التباين في بُعد (المساءلة التنظيمية)، وتُفسر أيضاً (40.8%) من التباين في بُعد (المساءلة التشريعية)، وأخيراً فسرت أبعاد درجة تطبيق الشفافية (45.2%) من التباين في بُعد (المساءلة الاجتماعية)، جميع ذلك يؤكد دور وأثر أبعاد درجة تطبيق الشفافية في تفسير الأبعاد التابعة للمساءلة الإدارية. وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية المعلومات، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة الإدارية في الدوائر الحكومية في الأردن.

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر درجة تطبيق الشفافية بأبعاده المختلفة في المساءلة الإدارية.

أبعاد درجة تطبيق الشفافية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
شفافية المعلومات	0.173	0.039	0.220	*4.388	0.000
شفافية التشريعات	0.241	0.040	0.296	*6.007	0.000
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.129	0.038	0.171	*3.369	0.001
شفافية اتخاذ القرارات	0.195	0.036	0.250	*5.470	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (9) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (شفافية المعلومات، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) على التوالي ذات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (المساءلة الإدارية) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الرئيسية الأولى بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية المعلومات، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة الإدارية في الدوائر الحكومية في الأردن.

الجدول (10): نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بالمساءلة الإدارية من خلال أبعاد درجة تطبيق الشفافية.

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R ²	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
شفافية التشريعات	0.410	*18.414	0.000
شفافية اتخاذ القرارات	0.514	*9.385	0.000
شفافية المعلومات	0.549	*5.641	0.000
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.562	*3.546	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل درجة تطبيق الشفافية بأبعاده المختلفة في المساءلة الإدارية ، يوضح الجدول (10) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد احتل بُعد شفافية التشريعات المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 41% من التباين في المتغير التابع (المساءلة الإدارية)، تلاه بعد شفافية اتخاذ القرارات الذي فسر مع بعد شفافية التشريعات ما مقداره (51.4%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة الإدارية)، تلاه بُعد شفافية المعلومات الذي فسر مع بُعد شفافية التشريعات، شفافية اتخاذ القرارات) ما مقداره (54.9%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة الإدارية)، ثم جاء بُعد شفافية الاتصالات والعلاقات الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (56.2%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة الإدارية).

الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية المعلومات ، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات ، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة التنظيمية كبعد من أبعاد المساءلة الإدارية .

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر درجة تطبيق الشفافية بأبعاده المختلفة في المساءلة التنظيمية .

أبعاد درجة تطبيق الشفافية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
شفافية التشريعات	0.207	0.054	0.237	*3.846	0.000
شفافية اتخاذ القرارات	0.199	0.055	0.219	*3.620	0.000
شفافية المعلومات	0.096	0.052	0.114	1.839	0.067
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.239	0.049	0.276	*4.906	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (11) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (شفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) على التوالي ذات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (المساءلة التنظيمية) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). كما أشارت النتائج في الجدول أعلاه إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً لبعده المتغير المستقل (شفافية المعلومات) في المتغير التابع (المساءلة التنظيمية).

مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الفرعية الأولى بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة التنظيمية كبعده من أبعاد المساءلة الإدارية، ونقبلها فيما يتعلق بمتغير شفافية المعلومات.

الجدول (12): نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بالمساءلة التنظيمية من خلال أبعاد درجة تطبيق الشفافية.

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.269	*13.814	0.000
شفافية التشريعات	0.355	*7.173	0.000
شفافية اتخاذ القرارات	0.385	*4.304	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل اثر أبعاد درجة تطبيق الشفافية في المساءلة التنظيمية، يوضح الجدول (12) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد احتل بُعد شفافية الاتصالات والعلاقات المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 26.9% من التباين في المتغير التابع (المساءلة التنظيمية)، تلاه بعد شفافية التشريعات الذي فسر مع بعد شفافية الاتصالات والعلاقات ما مقداره (35.5%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة التنظيمية)، تلاه بُعد شفافية اتخاذ القرارات الذي فسر مع الأبعاد السابقة ما مقداره (38.5%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة التنظيمية).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية المعلومات ، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات ، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة التشريعية كبعد من أبعاد المساءلة الإدارية .

جدول (13): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر درجة تطبيق الشفافية بأبعاده المختلفة في المساءلة التشريعية .

أبعاد درجة تطبيق الشفافية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
شفافية التشريعات	0.188	0.058	0.212	*3.217	0.001
شفافية اتخاذ القرارات	0.268	0.059	0.292	*4.503	0.000
شفافية المعلومات	0.143	0.057	0.167	*2.515	0.012
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.153	0.053	0.174	*2.906	0.004

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (13) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (شفافية المعلومات ، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات ، وشفافية اتخاذ القرارات) على التوالي ذات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (المساءلة التشريعية) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الفرعية الثانية بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية المعلومات ، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات ، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة التشريعية كبعد من أبعاد المساءلة الإدارية في الدوائر الحكومية في الأردن .

الجدول (14): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بالمساءلة التشريعية من خلال أبعاد درجة تطبيق الشفافية .

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
شفافية اتخاذ القرارات	0.336	12.857	0.000
شفافية التشريعات	0.383	4.967	0.000
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.400	3.002	0.003
شفافية المعلومات	0.408	2.100	0.036

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل اثر أبعاد درجة تطبيق الشفافية في المساءلة التشريعية ، يوضح الجدول (14) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد شفافية اتخاذ القرارات المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 33.6% من التباين في المتغير التابع (المساءلة التشريعية)، تلاه بعد شفافية التشريعات الذي فسر مع بعد شفافية اتخاذ القرارات ما مقداره (38.3%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة التشريعية)، تلاه بُعد شفافية الاتصالات والعلاقات الذي فسر مع بعدي (شفافية اتخاذ القرارات ، شفافية التشريعات) ما مقداره (40.0%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة التشريعية)، ثم جاء بعد شفافية المعلومات الذي فسر مع الأبعاد الثلاثة السابقة ما مقداره (40.8%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة التشريعية).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية المعلومات ، وشفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة الاجتماعية كبعد من أبعاد المساءلة الإدارية .

جدول (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر درجة تطبيق الشفافية بأبعاده المختلفة في المساءلة الاجتماعية .

أبعاد درجة تطبيق الشفافية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	الدلالة الإحصائية
شفافية التشريعات	0.172	0.068	0.161	2.525	0.012
شفافية اتخاذ القرارات	0.318	0.069	0.288	4.594	0.000
شفافية المعلومات	0.019	0.066	0.019	0.288	0.773
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.265	0.062	0.250	4.306	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (15) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (t) أن أبعاد المتغير المستقل (شفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) على التوالي ذات تأثير دال إحصائياً في المتغير التابع (المساءلة الاجتماعية) بدلالة وارتفاع قيم (t) المحسوبة الظاهرة في الجدول السابق عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والقوة التأثيرية الدالة إحصائياً لقيم (Beta). كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعدي (شفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المتغير التابع (المساءلة الاجتماعية). مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الفرعية الثالثة بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد درجة تطبيق الشفافية (شفافية التشريعات، وشفافية الاتصالات والعلاقات، وشفافية اتخاذ القرارات) في المساءلة الاجتماعية كبعد من أبعاد المساءلة الإدارية، ونقبلها فيما يتعلق بمتغير شفافية المعلومات.

الجدول (15): نتائج تحاليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression للتنبؤ بالمساءلة الاجتماعية من خلال أبعاد درجة تطبيق الشفافية.

ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
شفافية اتخاذ القرارات	0.350	13.242	0.000
شفافية الاتصالات والعلاقات	0.430	6.756	0.000
شفافية التشريعات	0.450	3.489	0.001

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Step Wise Multiple Regression لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العامل المستقل على حده في المساهمة في النموذج الرياضي الذي يمثل أثر أبعاد درجة تطبيق الشفافية في المساءلة الاجتماعية، يوضح الجدول (24) ترتيب دخول أبعاد العامل المستقل في معادلة الانحدار، فقد أحتل بُعد شفافية اتخاذ القرارات المرتبة الأولى وفسر ما مقداره 35.0% من التباين في المتغير التابع (المساءلة الاجتماعية)، تلاه بعد شفافية الاتصالات والعلاقات الذي فسر مع بعد شفافية اتخاذ القرارات ما مقداره (43.0%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة الاجتماعية)، تلاه بُعد شفافية التشريعات الذي فسر مع بعدي (شفافية اتخاذ القرارات شفافية الاتصالات والعلاقات) ما مقداره (45.0%) من التباين في المتغير التابع (المساءلة الاجتماعية).

التوصيات:

اعتمادا على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لأبعاد درجة تطبيق الشفافية في المساءلة الإدارية . وعليه توصي الدراسة بما يلي:
 - أ. نشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها من قبل جميع العاملين، وذلك من خلال إنشاء دائرة معلومات تقوم بتزويد الموظف بالمعلومات التي يحتاجها لتأدية مهامه الوظيفية بالسرعة المطلوب.
 - ب. إيجاد مناخ وبيئة تنظيمية محفزتين ومساندين للمساءلة الإدارية في الدوائر الحكومية المبحوثة.
 - ج. توعية العاملين في الدوائر الحكومية الأردنية بأهداف وأهمية المساءلة الإدارية والنتائج المترتبة على ذلك من خلال الدورات التدريبية وعقد المؤتمرات وورش العمل حول ذلك.
 - د. تدريب جميع العاملين في الدوائر الحكومية الأردنية على التكنولوجيا المتاحة بهدف الاستفادة المثلى منها في أداء العمل.
2. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أكثر أبعاد درجة تطبيق الشفافية تنبؤاً في المساءلة الإدارية شفافية التشريعات ومن ثم الحث على الرؤية المشتركة، لذا توصي الدراسة:
 - أ. بتنمية مهارات القادة الدوائر الحكومية الأردنية في هذا الجانب.
 - ب. بزيادة وعي القادة واهتمامهم بتقديم شفافية اتخاذ القرارات وشفافية الاتصالات والعلاقات لما لها من أثر ايجابي على نتائج العملية الإدارية.
3. زيادة الوعي والاهتمام بتنمية ممارسات درجة تطبيق الشفافية لدى العاملين في الدوائر الحكومية الأردنية بإخضاعهم لدورات تدريبية في هذا المجال، لما لها من اثر ايجابي على المساءلة الإدارية.
4. إجراء مزيد من الدراسات العلمية المماثلة على متغيرات أخرى، وإجراء دراسة لتحديد أثر ممارسة درجة تطبيق الشفافية على تحسين الأداء المؤسسي في الدوائر الحكومية الأردنية .

قائمة المراجع:

- أبو شقرا، روان، سلامة، كايد، جبران، علي(2018) " درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في إقليم الشمال وعلاقتها بمستوى الدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم " دراسات العلوم التربوية، المجلد(45)، العدد(1)، ص ص 281-301.
- احمد، يوسف انور(2011). اتجاهات العاملين في المؤسسات الحكومية نحو ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق، دراسة تطبيقية في إقليم كردستان العراق، الأردن، الكرك، جامعة مؤتة:رسالة ماجستير غير منشورة.
- بوطورة، فضية وسمايلي، نوفل(2019) تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal، المجلد(19)، العدد(1)
- الحري، سامي(2011). أثر الفساد الإداري في عرقلة برامج التطوير الإداري دراسة ميدانية على العاملين في الدوائر الحكومية في محافظة القريات في المملكة العربية السعودية، الأردن، الكرك: جامعة مؤتة، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- الدرارعة، خالد والدرأوشة، عبدالله (2017) " اتجاهات العاملين في البلديات نحو الفساد المالي والإداري في إقليم الجنوب-الأردن، مجلة جامعة الحسين، المجلد(5)، العدد(5)، ص ص 200-227.
- الديحاني، سليمان(2017) " تأثير الرقابة و الشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري بالمناطق التعليمية في دولة الكويت من وجهة نظر العاملين فيها، المجلة الدولية للإبحاث التربوية، المجلد(41)، العدد(2)، ص ص 163-201
- الشوابكة، فيصل(2018) " مكافحة الفساد الإداري التجربة الأردنية نموذجاً، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد(45)، العدد(2)، ص ص 197-207.
- الصرايرة، رياض (2010). اتجاهات النخب السياسية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن، الكرك، جامعة مؤتة:رسالة دكتوراه غير منشورة.
- الطراونة، رشا والعضايلة، علي(2015) " أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية" ،المجلة الأردنية للعلوم الإدارية، العدد(1)، المجلد(6)، ص ص 63-96.
- العجارمة، أسماء والمعادات، عبدالله(2018) " الحماية الجنائية للمبلغ في قضايا الفساد (دراسة مقارنة)،دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد(45)، العدد(4)، ص ص 311-324.
- الغزي، ناجي (2010). ظاهرة الفساد: مسبباتها وتحليلها واثارها على المجتمع العراقي، متوفر عبر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158307>



-
- الكيسي، حسن (2010). درجة الالتزام بالشفافية الإدارية في الحد من مظاهر الفساد في الدوائر الحكومية في محافظة بغداد من وجهة نظر العاملين فيها، العراق، بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد.
- المولى، عبدالله احمد عبدالله (2010). الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري، دراسة ميدانية على العاملين بالقطاع العام بمدينة المرج/ ليبيا، مصر، الاسكندرية: جامعة الاسكندرية، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- El-Bahnasawy, N. G, (2008) "Empirical Examination of the determination of corruption. Cross-section and panel analysis", unpublished PhD dissertation, Colorado state university, Fort Collins,
- Rothstein, B & Eek, D ,(2009), Political Corruption and Social Trust: An Experimental Approach , Rationality and Society, Vol. 21, No. 1, pp. 81-112
- Rothstein, B,(2007), Anti-Corruption: A Big-Bang Theory, QoG Working Paper No.3. Available on SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1338614>
- Saksmerprome, S. (2008). " The attitude of political Elites Towards political corruption: A case study of Thailand, unpublished PhD
- Sampson, Isaac (2009), Towards a Path for Harmony: The Imperative for Coordinating Nigeria's Anti-Corruption Crusade, The Icfai University Journal of Governance and Public Policy, Vol. 4, No. 2, pp. 31-48